«معارضة» تحتاج إلى «إنضاج»

سامر علي ضاحي

قبل ما يسمى «الربيع العربي» لم يكن أشد المتفائلين بما يسمى المعارضة في المجتمعات العربية يأمل مثلاً بوصول حركة النهضة الإسلامية في تونس إلى السلطة أو حتى الإمساك بأغلبية البرلمان هناك، وحتى المتفائلين بحركة الإخوان المسلمين لم ينشدوا أكثر من خُمس مقاعد البرلمان التي فازت بها خلال انتخابات عام ٢٠٠٥ في مصر وهو الرقم الذي لم تستطع الحركة الحفاظ عليه في انتخابات عام ٢٠١٠.

وفي سورية لم يكن يجري أي حديث عن وجود معارضة سياسية للسلطة إلا اللهم بعض المغتربين من قيادات الإخوان المبعثرين هنا وهناك في عواصم عربية وغربية لا تتجاوز معارضتهم بعض المقالات التي تنشر في زوايا بعض المواقع الالكترونية حديثة العهد، وكذلك بعض الذين شاركوا في ما سمي يوماً بـ«إعلان دمشق» أي كانت المعارضة عبارة عن شخصيات وليس حركات.

من هنا لم نشهد تنظيراً حقيقياً يشعر الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية بمجملها بشعور الخطر السياسي من منافس قادر على المزاحمة في أي انتخابات وحتى تجربة حماس الفريدة في فلسطين سقطت.

لكن وعلى حين غرة انطلقت الاحتجاجات في تونس لتدفع حركة النهضة خلال أشهر قليلة وتجد نفسها وريثة السلطة رغم أنها لم تكن قائدة للاحتجاجات هناك وانسحب الأمر على ركوب الإخوان في مصر على ظهر الثورة التي أوصلتهم إلى سلطة مارسوا فيها الانتقام السياسي أكثر مما مارسوا فيها السياسة ما ساهم بقصر أيام عسلهم وصولاً إلى قيادة الجناح العسكري في مصر ما سمي حينها «إصلاح مسار ثورة يناير» مروراً بالمراحل اللاحقة التي أوصلت الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إلى السلطة.

وبمقاربة «القضية السورية» يمكن القول إن الأمور وإن ظهرت بداية ، كما يريد البعض، على شكل احتجاجات ومطالب شعبية لكن ما لبثت أن تحولت إلى ما يحلو للمعارضين تسميته «ثورة مسلحة» فكان من الطبيعي أن تواجه السلطة العنف بممارسة القوة المضادة بما يقتضيه الوضع سواء أجزنا ذلك من باب المسؤولية الوطنية المجتمعية للسلطة أم اعتبرناه رد فعل طبيعياً.

في تلك الأثناء «تضخمت» المعارضات السورية وبدأت تشكيل مجالسها بدءاً من المجلس الوطني وصولاً إلى الائتلاف ومن ثم الهيئة العليا للمفاوضات كما تبعثرت المعارضات وصولاً إلى ما نشهده اليوم من تعدد لمنصاتها في الداخل والخارج ناهيك عن تبادل الاتهامات بالعمالة والتخوين فيما بينها.

وبتتبع مساعي الحل السياسي في سورية نجد أن السلطة تمسك بزمام هذا الحل فهي من جهة تمتلك القوة العسكرية على نقل نجاحاتها الميدانية إلى طاولات المفاوضات منذ جنيف واحد وصولاً إلى جنيف ٤ الذي تقرر عقده في العشرين من الشهر الحالي ويبدأ اليوم المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا بتوجيه الدعوات إليه، تنفيذاً لتهديداته السابقة بتشكيل وفد موحد للمعارضة في حال فشلت هي بذلك قبل ٨ شباط الذي يصادف اليوم أيضاً.

ومن جهة أخرى كانت السلطة قادرة على امتصاص الضغوط المختلفة وإفراز تحولات بسيطة وتمارس السياسة مقابل افتقار الجهة الأخرى وهي «المعارضات» لأي ممارسة سياسية فهي منذ أعلنت عن وجودها وحتى اليوم لها مطلب واحد وهو «تغيير النظام» من دون أن نلاحظ لها خططاً بديلة أو تراتبية هرمية في المطالب كما نشهده في عالم السياسة.

وإزاء الملاحظة بأن المعارضة لا تزال تفتقر للبرامج السياسية نرى نجاح العامل الدولي في صياغة خطوط الحل بالتعاون مع السلطة بصيغ مختلفة وبهذا الشكل أو ذاك من أشكال التعاون على حين أنه يقضي المعارضة وهنا لا يمكن إلا أن نحمل المعارضة نفسها المسؤولية لأنها لم تستطع أن تعيد إنتاج ذاتها ولم تبحث عن بدائل وخيارات كما يجري في السياسة عادة، وهو ما يمنعها لاحقاً من الاعتراض على أي خطط يتم تبنيها.

في سياق ما سبق نرى اليوم أن معارضة الرياض التي يعتبرها البعض المنصة الأهم للمعارضة تخسر في كل جولة وتكون آخر الواصلين سواء في جولات جنيف المتعددة أو حتى في أستانا التي جرت الشهر الماضي حيث كانت مجرد حاضر غائب في محادثات لا يمكن إلا الإقرار بأنها كانت لمصلحة السلطة.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن معارضة الخارج غير قادرة على العمل من الداخل ليس بسبب افتقارها لما يلبي طموح الشارع وبدائيتها وليس أدل على ذلك من مواصلة معارضة الرياض طرح الشروط المسبقة عند كل حديث عن مفاوضات لتذهب لاحقاً إلى مبدأ «مكره أخاك لا بطل» ومن ثم عدم قبولها الانخراط مع معارضات أخرى في وفد موحد رغم أنها تتوسل الدعوات لكل محادثات مسبقاً وتدرك أن الذهاب إلى جنيف هذه المرة مشروط بالتعاون.

ولا يعفي الحديث عن معارضة الرياض المعارضات الأخرى من المسؤولية فلا معارضة موسكو كما نرى ولا منصة القاهرة تختلفان كثيراً عن معارضات الرياض اللهم إلا في حدة الطرح والميل إلى مصالح الدول التي تحتضنها وحتى معارضة الداخل لا تعدو كونها حركات تدعو للإصلاح.

واليوم أياً كان موقفنا من المعارضات، فإنه يتوجب عليها كما نرى أن تطور خطابها السياسي وآلية عملها وطروحاتها لترتقي إلى واقع اللحظة الراهنة، في المقابل يبدو أن السلطة مدعوة للمشاركة بمفهومها المتكامل.

موسكو متفائلة بالتعاون مع واشنطن لمكافحة الإرهاب وحل الأزمة السورية

| وكالات

جددت الدبلوماسية الروسية أمس الإعراب عن تفاؤلها باحتمالات التعاون السياسي مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وحل الأزمة السورية، مشيرةً إلى أن التواصل بين البلدين على مستوى الخبراء لم ينقطع وذلك عبر «المجموعة الدولية لدعم سورية». وأعربت عن دعمها لخطط الإدارة الأميركية زيادة الدعم المقدم لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية في شمال سورية لدحر تنظيم داعش عن معقله في مدينة الرقة، مطلقةً ما يشبه الدعوة للتحالف الدولي، إلى دعم جهود الجيش العربي السوري لفك الحصار عن مدينة دير الزور عبر وقف تدفق مسلحي التنظيم من العراق إلى سورية.

كما أكدت روسيا وجود نيات لدى الجيش العربي السوري لشن حملة عسكرية في إدلب، لكنها أشارت إلى أن هذه الحملة ستتوضح بمجرد فصل المجموعات الإرهابية عن «المجموعات المسلحة المستعدة للتنازل عن معارضتها للنظام».

وهذه أول مرة تستخدم الدبلوماسية الروسية هذا المصطلح، والذي يتطابق مع النتيجة النهائية لمساعي الحكومة السورية في تسوية أوضاع المسلحين بعد إلقاء سلاحهم.

وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن قناعته بأن العلاقات الروسية الأميركية ستأخذ منحى أفضل. وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأفغاني صلاح الدين رباني في العاصمة الروسية موسكو، قال لافروف: «إنني واثق من استئناف اتصالاتنا على المستوى السياسي فور الانتهاء من تشكيل الفرق التابعة للإدارة الأميركية الجديدة للعمل على المسار السوري». كما أعرب عن ثقته بأن الاتصالات الأميركية الروسية «لن تقل كثافة (بالمقارنة مع الاتصالات مع إدارة باراك أوباما)، لأن إدارة ترامب وصفت (تنظيم) داعش بأنه أكبر خطر يجب أن نواجهه بجهود مشتركة». وأضاف: «هذا موقف يتطابق تماماً مع موقفنا».

واعتبر لافروف، أن إدارة أوباما عجزت عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع روسيا في أيلول من العام الماضي، من أجل تنسيق العمل على مكافحة الإرهاب في سورية بين روسيا والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، والذي تقوده الولايات المتحدة. وأشار إلى أن الاتفاق، الذي عقده مع نظيره الأميركي السابق جون كيري، لم يوضع حيز التنفيذ بسبب الخلافات ضمن الإدارة الأميركية في حينه.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

وأشار إلى أن الاتصالات بين الدبلوماسيين الروس والأميركيين ضمن «المجموعة الدولية لدعم سورية» في مدينة جنيف السويسرية، «ما زالت مستمرة» على الرغم من أن الاتفاقات المذكورة، التي كان من شأنها أن تفتح الطريق أمام تنسيق روسي أميركي فعلي لمحاربة الإرهاب في سورية، لم تدخل حيز التنفيذ. وألمح إلى رغبة روسية في حصول اجتماع جديد للمجموعة على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، عندما أشار إلى أن اجتماعاً كهذا لم يعقد منذ زمن بعيد يعود إلى شهر أيار الماضي.

ولفت إلى أن «مجموعة دعم سورية» التي تتولى روسيا والولايات المتحدة رئاستها، تواصل العمل بشكل أسبوعي، من خلال مجموعتي «مراقبة وقف إطلاق النار» و«المسائل الإنسانية». وأشاد باحترافية الدبلوماسيين الأميركيين، إذ قال: إن «ممثلي الولايات المتحدة هم من الدبلوماسيين المحترفين حيث يتم التنسيق بينهم وبين روسيا والأمم المتحدة عشية كل اجتماع جديد».

وبدوره، أكد سفير روسيا لدى دمشق ألكسندر كينيشاك تسجيل تقدم ملحوظ في عملية نأي «فصائل المعارضة المسلحة» عن «جبهة النصرة» (جبهة فتح الشام حالياً)، وذلك في معرض رده على سؤال حول تطورات وقف إطلاق النار في سورية وما تمخض عن اجتماعات أستانا.

واستبعد كينيشاك أن يشن الجيش العربي السوري في الوقت الحالي حملة عسكرية على محافظة إدلب، مؤكداً أنه «من المبكر» الحديث عن عمل عسكري هناك. وشدد على أن «أولوية بلاده الآن تتمثل في تثبيت وقف إطلاق النار». لكنه كشف عن وجود نوايا لحملة في إدلب، مبيناً أنها «ستتوضح» عندما يتم الفصل بين «المجموعات الإرهابية» و«المجموعات المسلحة المستعدة للتنازل عن معارضتها للنظام».

ومن جهة أخرى، تطرق كينيشاك إلى مجريات المعركة في دير الزور. وأشار إلى أن الجيش العربي السوري استطاع تثبيت جبهة دير الزور وذلك بمساندة من القوات الجوية الفضائية الروسية. وقال في حديث صحفي نقله موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: «تمكنت القوات الحكومية السورية، حتى الآن، من تحقيق الاستقرار على جبهة دير الزور، واستطاعت طرد المسلحين من بعض المناطق»، لكنه وصف الوضع هناك بـ«المعقد للغاية»، مبيناً أن «(المدينة) لا تزال تحت حصار المسلحين منذ سنوات»، وكشف أن مسلحي داعش «استقدموا منتصف كانون الثاني الماضي تعزيزات إضافية جاؤوا بها من العراق أيضاً، واستطاعوا خرق خطوط الجيش السوري وعزل الأحياء الخاضعة له عن مطار دير الزور».

مع ذلك، ذكر كينيشاك أنه لا يريد «إدراج احتمال سقوط مدينة دير الزور ووقوعها في قبضة الإرهابيين لأن ذلك قد يفضي إلى مذابح جماعية ووقوع آلاف الضحايا بين المدافعين عن المدينة من عسكريين ومتطوعين والسكان الذين تقدر الأمم المتحدة أعدادهم بمئة ألف نسمة.. وهذا ما يسوّغ إرسال تعزيزات إضافية إلى هناك بدعم من طيراننا الحربي».

وأعرب عن أمله في أن يتمكن «الجيش السوري من إلحاق ضربة قاصمة بالجهاديين تفضي إلى فك الحصار عن مدينة دير الزور في أسرع وقت ممكن». لكنه اعتبر أن ذلك «يتطلب المزيد من التعزيزات، ولاسيما بعد استيلاء المسلحين مجدداً على تدمر الواقعة على طريق دير الزور»، وأضاف: «أرى أنه من الجدوى بمكان التحاق تحالف واشنطن لمكافحة الإرهاب بهذه الجهود، وأن يسهم في منع تدفق أعداد إضافية من المسلحين والعتاد على دير الزور».

وحسب السفير الروسي فإن جنود الجيش العربي السوري يكبدون مسلحي داعش خسائر فادحة في محيط مطار «التيفور» الواقع غربي مدينة تدمر بمحافظة حمص، وأكد أن الجيش العربي السوري يعد العدة لطرد التنظيم من عروس الصحراء، وقال «ليس لدي شك بأن دور المدينة (تدمر) قادم قريباً».

سفير روسيا في سورية ألكسندر كينيشاك

ترحيب روسي بزيادة دعم إدارة ترامب لـ«وحدات حماية الشعب»

أعرب سفير روسيا في سورية ألكسندر كينيشاك عن ترحيب بلاده بخطط إدارة ترامب لزيادة الدعم لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية. وأكد أن «الدعم الأميركي المقدم للأكراد سوف يؤثر في التطورات المحيطة بالرقة»، مشيراً إلى أن «الجهاديين باتوا مؤخراً في حالة دفاع عن النفس في ضوء تقدم الفصائل الكردية». وختم بالقول: «مما لا شك فيه أن «الدواعش» سوف يستميتون في الدفاع عن الرقة، وهذا ما لا يحملني رغم ذلك على المغالاة في آمالي وتوقعاتي المتفائلة بتحرير الرقة».

توضيح للمنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»

السيد مدير التحرير في صحيفة «الوطن» – المحترم

تحية طيبة وبعد:

أؤكد أنه لا صحة لما ورد في الحديث المنشور في صحيفة «الوطن» السورية بتاريخ ٥/٢/٢٠١٧، في العدد ٢٥٧٩، أن عودة التحضيرات لمؤتمر إنقاذ وطني للمعارضة في دمشق، جاء رداً على لقاء موسكو مع الخارجية الروسية، وأنه تكون لديّ كمنسق عام اعتقاد بأن الهدف من اللقاء كان تقوية منصة موسكو على حساب المنصات الأخرى، وأن الدكتور قدري جميل حضر اللقاء مع وزارة الخارجية لإعطاء قوة أكبر لمنصة موسكو، وأزعجني ذلك، وأن مصادر الحديث أشارت إلى استثناء منصة موسكو (جبهة التغيير والتحرير) من المشاركة في مؤتمر المعارضة.

ومما يؤكد عدم صحة ما نسب إلي في الحديث أن فكرة المؤتمر مطروحة منذ شهر تشرين الثاني من العام الماضي، ولا علاقة له بلقاء موسكو، وأن «جبهة التغيير والتحرير» من القوى الأساسية المشاركة في الفكرة والصيغة، وبينها وبين هيئة التنسيق تفاهمات وتوافقات وطنية، وأن بيانات المكتب التنفيذي، وأحاديثي وتصريحاتي كمنسق عام في الفترة الماضية، تشير إلى مشاركتها وكذلك إلى اعتبار منصة موسكو وقوى المعارضة الفعلية المشاركة فيها منصة أساسية تطالب هيئة التنسيق بتمثيلها في العملية السياسية التفاوضية.

دمشق في ٢٠١٧/٢/٦

أ. حسن عبد العظيم

كازاخستان تؤكد أن «أستانا ٣» لبحث «الهدنة».. والائتلاف مستاء من محاولات موسكو طرح الخلافات السياسية

دعوات «جنيف ٤» توزع اليوم

| وكالات

بينما أعلنت الخارجية الكازاخستانية، أنه سيجري في اجتماع «أستانا ٣» منتصف الشهر الجاري بحث آليات مراقبة نظام الهدنة في سورية ونقل المساعدات الإنسانية، أعلنت الأمم المتحدة أن الدعوات إلى الجولة المقلبة من محادثات جنيف المقررة في العشرين من الشهر الجاري برعاية الأمم المتحدة سيتم إرسالها إلى الأطراف المعنية اليوم. وأعرب الائتلاف المعارض عن استيائه مما سماها محاولات موسكو طرح الخلافات السياسية على طاولة النقاش في أستانا. وذكرت يارا شريف المتحدثة باسم مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أمس أن الاجتماع الذي جمع الأخير بوزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون حول المحادثات السورية المقبلة في جنيف كان «إيجابيا».

ونقلت وكالة «اسوشيتد برس» الأميركية عن شريف قولها للصحفيين في جنيف: «إن دي ميستورا التقى وزير الخارجية الأميركي الأسبوع الماضي وتركز النقاش على الأزمة في سورية وذلك في إطار سلسلة من اللقاءات الناجحة التي أجراها مع أعضاء الإدارة الأميركية الجديدة خلال زيارته الولايات المتحدة».

وأشارت شريف إلى أن الدعوات إلى المحادثات السورية السورية المقررة في جنيف في العشرين من الشهر الجاري برعاية الأمم المتحدة «سيتم إرسالها إلى الأطراف المعنية يوم غد (اليوم) الأربعاء». وكان دي ميستورا أعلن نهاية الشهر الماضي تأجيل محادثات جنيف بشأن تسوية الأزمة في سورية من ٨ شباط الجاري إلى ٢٠ منه، معتبرا أن الهدف من التأجيل هو «إعطاء فرصة للمبادرة التي تم وضعها في اجتماع أستانا لتتحقق».

وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في وقت سابق عن استيائه بشأن مماطلة الأمم المتحدة في إجراء أي جولات من المحادثات السورية منذ نيسان الماضي واصفاً هذا الوضع بأنه «غير مقبول». على خط مواز، قال وزير الخارجية الكازاخستاني خيرت عبد الرحمانوف في معرض رده على سؤال حول عقد الاجتماع المقبل بشكل عام في عاصمة كازاخستان «أستانا»، «بشكل مبدئي، أجل ستعقد في منتصف الشهر الحالي ولكن لم يجر بعد تحديد موعده رسمياً، وفقا للتقليد المتبع ستصلنا المعلومات من الدول الضامنة وبعد ذلك سنباشر بالتحضيرات»، وذلك حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم». وكان نائب رئيس الإدارة العامة للعمليات في الأركان الروسية اللواء ستانيسلاف حجي محميدوف الذي ترأس وفد بلاده خلال اللقاء الثاني في أستانا الاثنين الماضي أن اللقاء المقبل لمجموعة العمليات المشتركة حول سورية التي تضم روسيا وإيران وتركيا سيعقد في ١٥-١٦ شباط الجاري أي قبل اللقاء المقرر في جنيف. وبعد أن ذكر الموقع أنه «سيجري بحث الوضع في الغوطة الشرقية ووادي بردى بشكل مفصل وأوسع». أشار إلى أن حجي محميدوف نوه إلى أن تحديد الموعد الدقيق للقاء يتطلب التنسيق مع طهران وأنقرة.

في الأثناء، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن الائتلاف المعارض أعرب عن استيائه مما أسماها محاولات روسيا طرح الخلافات السياسية على طاولة النقاش في اجتماعات أستانا.

ونقلت المواقع عن عضو «الائتلاف» نصر الحريري: «نلاحظ أن الروس غير مقتنعين بأن تبقى أستانا فقط لمناقشات ميدانية، هم يريدون توسيع هذه النقاشات بحيث تشمل نقاطاً سياسية وهذا بالنسبة لنا يعتبر تهديداً حقيقياً لأنه يعتبر استبدالاً لجنيف برعاية الأمم المتحدة، بوجود المجموعة الدولية لدعم سورية».

صفقة تبادل في إدلب تفرج عن ٥٥ مخطوفة

| الوطن

أكد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، أمس، إنجاز عملية تبادل بين الجيش العربي السوري وميليشيات مسلحة في شمال غرب البلاد تم خلالها تحرير مختطفات لدى تلك الميليشيات. لكن حيدر وفي اتصال أجرته «الوطن» معه أوضح، أن «تفاصيل علمية التبادل.. أعداد.. أسماء... غير متوفرة لديه حالياً».

وفي وقت سابق، ذكر نشطاء معارضون على موقع «فيسبوك» أن محافظة إدلب شهدت إنجاز عملية تبادل بين ما يسمى «منظمة تحرير الأسرى» والجيش العربي السوري تم خلالها الإفراج عن ٥٥ امرأة من المخطوفات من قبل ميليشيا «الفرقة الأولى الساحلية» بعد سنتين من الاختطاف.

ورافق عملية الإفراج تضارب في الأنباء حول الجهة المختطفة إلا أن الحافلات لنقل المخطوفات وصلت إلى قلعة المضيق صباح أمس. ووفقاً للنشطاء، فإن المسؤول عن المختطفات هي «غرفة عمليات سلمى» التي فشلت «خلال السنين الماضية بإتمام عملية مبادلتهن»، إلا أن الاتفاق تم يوم الأحد الماضي بين «الغرفة» وما يسمى «مكتب شؤون الأسرى بإدلب» على أن يشرف المكتب على المفاوضات وتم التوقيع على هذه الصيغة، التي نصت على إحالة «كل من يفاوض غير المكتب لمحكمة شرعية». وذكرت المصادر، أن الإفراج عن المختطفات منذ شهر آب عام ٢٠١٣، بمقابل «٥٤ محتجزة لدى النظام السوري» من بينهن ١٠ نساء من داريا ومنهن من ريف دمشق والبقية من إدلب، على حين أفاد آخرون بأن المفرج عنهن نساء اختطفتهن المجموعات المسلحة من ريف اللاذقية.

صفقة تفضي إلى اطلاق سراح مخطوفات (خاص الوطن)

ووفقاً للمصادر التي تابعت العملية فإن أول إجراء تم بمبادلة ١٥ مقابل ١٥ بإشراف الهلال الأحمر العربي السوري حيث أظهرت الصور التي رافقت الخبر سيارات للهلال الأحمر وفيها نساء ارتدين الخمار يرافقهن مسلحون يحملون أجهزة اتصال لاسلكية. ولوحظ في الصور المنقولة وجود أطفال على حين لم يتم التأكيد إن كان الأطفال من ضمن الـ٥٥ أو من خارج العدد. ومساء أمس انتهت العملية بعد نقل الهلال الأحمر ٥٥ من المخطوفات مقابل تسليم ٥٤ معتقلة للمسلحين، وفق المصادر. وجاء في بيان نشره النشطاء عقب إتمام العملية أن «المؤسسة العامة لشؤون الأسرى قامت بعد عمل متواصل وجهد كبير وسعي دؤوب بإتمام صفقة تفاوض لعملية تبادل مع النظام وتم من خلالها إطلاق سراح ٥٥ أسيرة وطفلاً مقابل تسليمهم معتقلات في معركة «غرفة عمليات أم المؤمنين عائشة». وتوجهت «شؤون الأسرى» بالشكر خلال البيان «لهيئة تحرير الشام» الذي تقوده جبهة النصرة على ما قامت به من جهود ضخمة في سبيل ذلك إضافة لبعض الفصائل المشاركة في غرفة عمليات سلمى ومنها «أحرار الشام». وأكد البيان وصول المعتقلات المفرج عنهن إلى مناطق سيطرة الميليشيات في الشمال السوري.

خامنئي يرد على ترامب

طهران تمد اليد للسعودية «شرط تغيير نهجها في سورية واليمن»

| وكالات

بعد أيام من حملة إعلامية مكثفة قادها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنفسه ضد إيران واصفاً إياها بالدولة الإرهابية الأولى في العالم، شدد المرشد الأعلى للثورة في إيران علي خامنئي على أن سياسات الولايات المتحدة تجاه بلاده لم تتغير، لافتاً إلى اتباع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما سياسة مستترة معادية لإيران، على حين كشف ترامب الوجه الحقيقي لواشنطن.

وخلال لقائه أمس حشداً من قادة وكوادر القوة الجوية الإيرانية، أكد خامنئي أن الرئيس الأميركي السابق، كان وراء نشوء تنظيم داعش. وأضاف قائلاً: إن «أوباما أشعل الحرب في سورية والعراق، ودعم فتنة عام ٢٠٠٩ في إيران، وهو من جلب الحظر على الشعب الإيراني من دون أن يصل لمبتغاه» في إشارة إلى العقوبات التي تمكنت الإدارة الأميركية السابقة من إقناع مجلس الأمن الدولي بفرضها على إيران عام ٢٠١٠.

ويتلاقى تأكيد خامنئي بشأن وقوف أوباما وراء تأسيس داعش مع اتهام ترامب خلال حملة انتخابات الرئاسة الأميركية، للرئيس السابق ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)، بتأسيس هذا التنظيم المتطرف.

وأعرب خامنئي في أول خطبة له منذ تنصيب الرئيس الأميركي الجديد، عن امتنانه لترامب لتأكيده ماتقوله طهران عن فساد الحكومة الأميركية.

وقال: «نحن ممتنون (لترامب) لجعل حياتنا سهلة لأنه كشف الوجه الحقيقي لأميركا». وأضاف: «خلال حملته الانتخابية، وبعد ذلك أكد ما كنا نقوله منذ أكثر من ٣٠ عاماً، عن الفساد السياسي والاقتصادي والأخلاقي والاجتماعي في نظام الحكم بالولايات المتحدة»، مؤكداً أن الشعب الإيراني «لا يهاب تهديدات ترامب تجاهه».

وبدوره، أكد النائب الأول للرئيس الإيراني اسحاق جهانغيري أن الشعب الإيراني لن يرضخ للتهديد، وتنبأ بأن تكون البلدان التي تتحدث مع الشعب الإيراني بلغة التهديد والوعيد هي «الخاسرة»، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

في غضون ذلك، تابع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف سياسة مد اليد نحو الرياض. وبعد وصول ترامب إلى السلطة، دعا ظريف السعودية إلى حوار بشأن سورية واليمن، يؤدي إلى حلحلة أزمتي هاتين الدولتين أسوةً بتسهيل أزمة الرئاسة في لبنان إثر حوار مشابه، على حد قوله.

وقبل أسابيع، حمل وزير الخارجية الكويتي إلى طهران رسالة من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، تناولت العلاقات الخليجية الإيرانية.

وفي مقابلة مع صحيفة «إطلاعات» الإيرانية، تحدث ظريف عن «مبادرة إقليمية قدمت لإيران» في الأشهر الماضية، مؤكداً استعداد بلاده للحوار مع السعودية بشرط أن تغير نظرتها لقضايا المنطقة. وقال: «إذا توصلوا (السعوديين) إلى النتيجة القائلة إن تأجيج العنف في سورية واليمن لا يصب في مصلحتهم وأن تأجيج التطرف لا يصب في مصلحتهم.. فنحن مستعدون للحوار».

وأكد أن أمن المنطقة من المصالح الرئيسية لإيران، مشدداً على أن بلاده لا ترغب بتهديد استقرار المنطقة، ولم تسع أبداً إلى صراع مع دولها، وخصوصاً أن الخطر في أي بلد يهدد المنطقة بأكملها.

وأضاف: «عندما يقتنع جيراننا أننا بحاجة للتعاون المشترك، بالنظر إلى التاريخ والجغرافيا والمشتركات العديدة بين شعوبنا، والتهديدات المشتركة التي نواجهها، ستحظى المنطقة بشريك حقيقي مثل إيران»، مشيراً إلى أن بلاده رحبت بـ«الخطوات التي تمت خلال الأشهر الماضية من دول أخرى في المنطقة لحلحلة الأزمات». وتحدث بشكل خاص عن الرسالة التي أرسلها أمير الكويت أصالة عن نفسه ونيابة عن بقية حكام دول «مجلس التعاون الخليجي»، معرباً عن أمله في أن تكون نابعة عن «رغبة حقيقية» في التعاون مع طهران، وشدد على أن هذه الرغبة ستقابل بتفاعل حقيقي أيضاً من إيران «وفقاً للحقائق وبنظرة مستقبلية»، وبشرط أن «يُقرّ الجميع بأننا يجب أن نمضي نحو مستقبل مختلف». لكن المواقف الصادرة عن الرياض وأبو ظبي، تشي برغبة هاتين العاصمتين في ركوب موجة التصعيد الأميركي ضد إيران.

وذكرت «منظمة العدل والتنمية الإقليمية» الإيرانية أن السعودية تطالب إدارة ترامب، بتصنيف ميليشيات «الحشد الشعبي» في العراق وحزب الله اللبناني وجماعة «أنصار الله» الحوثيين على لائحة «التنظيمات الإرهابية».

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عن بيان أصدرته المنظمة، أن «السعودية طلبت من ترامب ضرب إيران عسكرياً وإلغاء الاتفاق النووي»، مؤكداً أن الرياض تساوم الرئيس الأميركي الآن «بالنفط وأموال السعودية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران»، وذكر أن المسؤولين السعوديين طلبوا من ترامب إرسال قوات أميركية إلى الخليج العربي وتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

وحسب المنظمة فقد تم الاتفاق بين السعوديين وترامب على «إلغاء الاتفاق النووي الإيراني في مقابل أن يحصل ترامب على حصة أكبر للشركات الأميركية بالنفط السعودي، وأن تتنازل السعودية عن أموالها داخل الولايات المتحدة»، والتي تقدر بنحو ٨٥٠ مليار دولار أميركي.